

## قانون رقم 24 لسنة 2015

في شأن إضافة المواد ( 5 مكرراً ، 5 مكرراً أ  
5 مكرراً ب ، 5 مكرراً ج ) إلى القانون رقم (94)  
لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة  
والثروة السمكية

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون  
الجزء والقوانين المعدلة له ،
- وعلى قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية الصادر  
بالقانون رقم (17) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (67) لسنة 1980 بإصدار  
القانون المدني وتعديلاته ،
- وعلى القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة  
لشئون الزراعة والثروة السمكية والقوانين المعدلة له ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا  
عليه وأصدرناه :-

( مادة أولى )

يضاف إلى القانون رقم (94) لسنة 1983 المشار إليه المواد (5  
مكرراً، 5 مكرراً أ ، 5 مكرراً ب ، 5 مكرراً ج ) ونصها الآتي :-

مادة ( 5 مكرراً):

" عند قيام الهيئة بتخصيص وتوزيع الحيازات الزراعية وحظائر  
الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات ، يجب  
الالتزام بالأحكام التالية :-

أولاً : يحظر على المخصص له استغلال ما تم تخصيصه له لغير  
الأغراض التي خصصت من أجلها.

ثانياً : يمنح المخصص له فترة لا تزيد على ثلاث سنوات تبدأ من  
تاريخ تثبيت الحدود واستلامه للموقع ، ليقدم أمام الهيئة ما يثبت  
أنه بالفعل حقق إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو  
مناحله أو غيرها من الحيازات ، وذلك حسب أحوال كل تخصيص  
وبآليات الإثبات التي تحددها الهيئة.

ثالثاً : يحظر أن يخضع ما تم تخصيصه وتوزيعه من أراضٍ وحيازات  
زراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من  
الحيازات - كلها أو جزء منها - للتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة  
غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار بين الأفراد أو  
بينهم. وبين القطاع الخاص ، وتكون باطلة بقوة القانون تلك  
التصرفات ، وذلك حتى انقضاء فترة خمسة أعوام من تاريخ تحقيق

المحامي مسفر عايش  
mesferlaw.com

الانتاج  
وتسري بنود المادة ( 5 مكرراً ) على المتنازل له.

وفي جميع الأحوال ، لا يجوز تخصيص أكثر من حيازة مما سبق  
ذكره للفرد أو الشركة أو المؤسسة ."

مادة ( 5 مكرراً أ):

" يجب على الهيئة التفتيش الدائم على ما يتم تخصيصه وتوزيعه من  
أراضٍ وحيازات زراعية وحظائر الماشية ، والمصائد البحرية و  
المناحل ، وغيرها من الحيازات للغير وبشكل دوري تنفيذاً لأحكام  
هذا القانون ، كما تلتزم الهيئة بسحب ما تم تخصيصه وتوزيعه مما  
سبق ، إذا ثبت لديها مخالفة حكم المادة السابقة.

وعلى المخصص له تسليم ما تم تخصيصه للهيئة ، خلال شهر من  
قرار الهيئة الصادر بإلغاء الترخيص وسحب الحيازة".

مادة ( 5 مكرراً ب):

" مع عدم الإخلال بحق الهيئة في سحب التخصيص واتخاذ إجراءات فسخ العقد أو إنهاء الترخيص الإداري المؤقت ، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي :-

1. كل من استغل التخصيص الممنوح له من الهيئة في غير

الأغراض التي خصصت من أجلها .

2. كل من ثبت - بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تثبيت

الحدود واستلامه للموقع - عدم تحقيقه إنتاجاً من زراعته

أو ماشيته أو مصادره البحرية أو مناحله أو غيرها من

الحيازات ، وذلك حسب أحوال كل تخصيص .

3. كل من أجرى على ما خصص له من الهيئة تعاملات تتعلق

بالتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو

الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار - لكلها أو جزء منها -

من قبل مضي الخمسة أعوام المنصوص عليها في

المحامي مسفر عايش  
mesferlaw.com

البند (ثالثاً) من المادة (5 مكرراً) دون الإخلال بحق

الدولة لاسترجاع ما تم تخصيصه .

4. كما يعاقب بذات الغرامة إذا كان الجاني من موظفي الهيئة

أو اشترك أو سهل لإتمام الجريمة .

ويعاقب على الشروع في الجرائم السابقة بعقوبة الجريمة التامة ،

دون الإخلال بحق الدولة لاسترجاع ما تم تخصيصه .

ولا يجوز تطبيق المادتين (81 و 82) من قانون الجزاء بأي حال

على الجرائم المذكورة في هذا القانون".

مادة ( 5 مكرراً ج):

" يلتزم المنتفع الحالي للحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد

البحرية والمناحل أو غيرها من الحيازات - قبل تاريخ العمل بهذا

القانون - بتوفيق أوضاعه وفقاً لما تنص عليه المادة ( 5 مكرراً ) ،

وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، وإلا كان للهيئة سحب ما تم تخصيصه وتوزيعه له من أراضي الحيازات دون أن يكون له الحق بالرجوع على الهيئة بأي تعويض - أياً كان سببه - وفي حالة قيامه بتعديل وضعه خلال السنة تسري عليه أحكام المادة ( 5 مكرراً ) ."

( مادة ثانية )

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المحامي مسفر عايش

( مادة ثالثة )  
mesferlaw.com



على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نائب أمير الكويت

نواف الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : 24 رجب 1436 هـ

الموافق : 13 مايو 2015 م